

الطهارة عليه كما لا يدوم تقدم الطهارة على الآحاد حقيقة ولا ان الشارح اجازتها
الوقت كله بالآداء ولا يمكن ذلك الا تقدم الطهارة ولا ان دخول الوقت دليل
ثبوت الحاجة وحده دليل زوالها فافاضة لا تنقض الوجود للحاجة اذ
من اضافة الى دليل ثبوتها ونحوها لا يوجب الاختلاف من اجتماعها ان الطهارة
المستفاد منها تنقض خروج الوقت فعلى هذا قول زفر رحمه الله مستقيم والا فالإدراك
للمصلحة بالدخول مع انتفاء الحاجة بالخروج ايضا ونحوه للخلاف نظر في خروج
احدها اذا انقضت او بعد طلوع الشمس لمران يصلوا به الظم عندهما وعند
ابن يوسف وزفرهما الله ليس لهم ذلك والثاني ان الوضوء قبل طلوع الشمس
طهاها ثم طلوع الشمس عندهم وعند زفر لا ينقض ولو نوضوا الصلاة العبد
قبل ليس لهم ان يؤدوا به الظم لا يخرج وقت صلاة العبد والصحيح انه يجوز
لم ذلك لانها ليست لهم من فساد كما لو نوضوا الصلاة الضحية ولو نوضوا في وقت
الظم للعصر يصلون به العصر في رواية لان طهارتهم للعصر في وقت الظهور
أطهارتهم للظم قبل الزوال والاصح انه لا يجوز ذلك لان هذه طهارة وقعت
للظم حتى لو طهر فساد الظم بما زهر ان يؤدوا بها صلاة الظم فلا يوجب
ثم علم ان مشايخنا رحمهم الله اختلفوا في انقطاع الطهارة الخرج الوقت او
دخوله ليسهل على المتعلمين والا فلا تافه في خروج والدخول في الاستفاض حقيقة
وانما يظهر للحدث السابق عنده وهذا الجوز هو ان يسبحوا على الخفين بعد خروج
الوقت وكذا لا يجوز لم البناء اذا خرج الوقت وهم في الصلاة لان جوارها عن وضوء
في الحدث الطاري لا في الحدث السابق ويخرج الوقت بظهور للحدث السابق وهذا
لما عرف من ان الوضوء انما يرفع ما قبله من الحدث ولا يرفع ما بعده في وجوبه
راجع قال وهذا اذا لم يمسح عليهم وقت فرض الاو ذلك للحدث بوسيدته وهذا
حد المستفاد من فروعها اي وحكم المستفاد من ثبوتها اذ الم عين عليها
وقت صلاة الا والحدث الذي ثبتت به بوجدها لكن هذا شرط في الاستحباب
بعد ما ثبت حكم الاستفاد واما شرط ثبوتها ابتداء ان يستوعب استمرار
الحدث وقت الصلاة كاملا لا انقطاع لا يثبت ما لم يستوعب لوقت كله وفي
الكافي في محاذير الذين انما يصح صاحب عذر اذا لم يوجد في وقت الصلاة زمانا
يتوضأ ويصل فيه خاليا عن الحدث والاول ذكر في الثمينة وعزاه الى الامام
والثاني المرتبة الثانية والواضعات والمأوي ومرجع للمخالفين في طلب
والنافع والمواشي فدر غاية كسب الخفية كما نرى فكان هو اظهر حتى لو سأل

دما في بعض وقت صلاة فتوضأت وصلت ثم خرج الوقت ودخل وقت صلاة
اخرى وانقطع دما فيها عادت تلك الصلاة لعدم الاستيعاب وان لم
ينقطع في وقت الصلاة الثانية يخرج ولا تعيدها لوجدها استيعاب الوقت
وهذا كما قالوا في حاشية لا ينقطع ان الوضوء لو كان على السيلان والحلابة
على الانقطاع او انقطع في اتصالها ان عاد في الوقت الثاني فلا اعادتها
لعدم الانقطاع التام وان لم يعدها الاعادة لوجود الانقطاع التام
الحاصلت صلاة المعدوسين ولا عذرهما انما تنقض طهارتهما للخروج الوقت
اذا انقضت والدم سائل وسال بعد الوضوء في الوقت واما اذا لم يكن سائلا
عند الوضوء ولم يسلم بعد فلا يخفى لو توضأت والدم منقطع ثم خرج الوقت
على وضوءها ان فصل يذ لك الوضوء مالم يسلم ويحدث حدا آخر لانه
لم يوجد السيلان بعد حتى ينقض خروج الوقت وفيه طعن عيسى بن ابيان
فقال ينبغي ان تعيد الوضوء اذا دخل الوقت الثاني لانه انقطع ناقص فلا
يمنع اتصال الدم الثاني بالاول فكان كالمستمر وهذا لان هذا الوضوء يقع
للسيلان بدلها انها احتحتاج الى وضوء اخر اذا سأل في الوقت والوجه الثاني
للسيلان ينقض خروج الوقت وجوابه ان وضوءها وضوء الطاهرات اذ لم
يوجد بعد حدث لا من الوضوء يرفع ما قبله من الأحداث مثل وضوءه
المعدوسين ولا يرفع ما بعده فتعذر للخروج في الحدث المتأخر عن الوضوء
وهي انما تتخالف الطاهرات في التخفيف والتغليظ وهذا لان الشرع جعل
للحدث المعوج حقيقة معدوم احكاما للحدث ومنها قال عيسى بن ابيان جعل للحدث
المعدوم حقيقة موجودة احكاما وهو عكس المشرع ولو حدثت الوضوء في
الثاني والمسئلة بحالها ثم سأل الدم انتقضت طهارتها لان خبره الوضوء
وقع من غير حاجة فلا يعتد به بخلاف ما اذا انقضت بعد السيلان
وعلى تماس ما قال عيسى لا ينقض حتى يخرج الوقت الثاني ثم اذا اصاب ثوب
صاحب الحدث ينس من الحدث الذي يتلى به فعله ان يغسله اذا كانت
مفيدة بان لا يصيبه مرة اخرى حتى يولم يغسله وهو الذي قد لا يغسل
لم يحصل له وان لم يكن مفيدا بان كان يصيبه مرة اخرى اجزاه واجب
عليه ما دام الحدث قائما وقيل اذا اصابه خارج الصلاة يغسله لا يرفع
عليه ان يشيع في ثوبه ظاهر وفي الصلاة لا يمكنه الخروج فيسقط اعتباره وكان
يحدث من ثوبه يقول يغسل ثوبه في وقت صلاة مرة كالوضوء وقال بعضهم